

مجمع، وما يمنهم أسيم به. من سنة سنة حتى وإن كانت لاتزال تعاني من عدة مشاكل، إلا أنها، من جهة أخرى، تحاول في كل مرة، إثبات وجودها من خلال ما تقدمه من أعمال، تثبت من ورائها وجودها، وقدرتها على العمل.

• ما الهدف المنتظر من تنظيم الصالون؟

• فكرة الصالون جاءت لتسليط الضوء على الفئات المعاقلة التي يمكنها أن تقدم شيئا مفيدا للمجتمع؛ إذ يمكنها من خلال ما تعرضه، أن تثبت لزوار المعرض، قدرتها على

الصالون؟

• الصالون الوطني لإبداعات ذوي الإعاقة، كما يشير إليه اسمه، لا يخص فئة دون غيرها، وإنما كل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة يمكنهم المشاركة؛ سواء كانوا يعانون من إعاقة حركية، أو مصابين بالتوحد أو التريزوميا، أو إعاقة بصرية... حيث يُنتظر أن تشارك في الصالون الذي تحتضنه ولاية معسكر، أكثر من 30 ولاية، والعدد مرشح للارتفاع، خاصة أن فكرة الصالون لقيت ترحيبا كبيرا. وبالمناسبة، اخترنا شعار "الأمل والتحدى"؛ ما يفتح الباب لكل المعاقين

تراهن

على الصالون لتحويل إبداعات المعاقين إلى مؤسسات مصغرة؟

• تأمل من خلال الصالون الوطني الأول لإبداعات ذوي الإعاقة، أن نتمكن من دعم بعض الفئات القادرة على الإنتاج؛ حتى تؤسس مؤسسات مصغرة، ومنه تحظى بمرافقة، ومن ثمة الوصول إلى تغيير النظرة الخاطئة تجاه هذه الفئة، التي أصبحت، اليوم، قادرة على استقلاليتها المالية.

• هل من كلمة أخيرة؟

• الجمعية تسعى في كل مرة، إلى تقديم

إهمال الفروع للأصول والاعتداء عليهم

دعوة إلى تشديد العقوبات

وتحدثت الدراجي عما ينجم عن هذه الظاهرة من مساس بقيم المجتمع، وثوابته المستمدة من الشريعة الإسلامية؛ قال: "إن الظاهرة تؤدي إلى بروز أجيال بعيدة عن قيم دينها وعقيدها، وما يمثله ذلك من خطر على الدين والعقيدة، ووحدرة الوطن، وانتماءاته العربية والإسلامية".

ومن جهته، تناول الأستاذ عبد الوهاب رامول، نائب رئيس محكمة قضاء قسنطينة، الحماية القانونية للأصول من إهمال الفروع في التشريع الجزائري والتشريعات المقارنة، معتبرا أن هذه الظاهرة عرفت استفحالا كبيرا في المجتمع الجزائري. وأوضح أنه رغم عدم توفر حماية دستورية مباشرة للأصول من إهمال الفروع، إلا أنه من الممكن استخلاص هذه الحماية من القاعدة الدستورية العامة في الحماية. كما أكد أن الدستور الجزائري وقانون الأسرة وضعا العديد من المواد التي تناولت حماية الأصول؛ على سبيل المثال القانون 12/10 المتعلق بحماية المسنين، والذي يتضمن مواد واضحة تحدد كيفية حماية الأصول.

كما أوضح نائب رئيس محكمة قسنطينة، أن القانون الجزائري يجرم الفروع في حالة إهمالهم الأصول وهم يتمتعون بالإمكانات المادية التي تؤهلهم للتكفل بأصولهم. كما تطرق للمادة 331 من قانون العقوبات، المتعلقة بالامتناع العمدي عن النفقة.

والسهر على إلزام الأطراف بالخضوع لجلسات تحسين السلوك، تحت إشراف مختصين اجتماعيين ونفسانيين، خصوصا في حالات العنف الأسري، مع ضرورة إعادة النظر في بناء علاقة الفروع بالأصول، ضمن خطاب شرعي واقعي، فضلا عن ضرورة تبني وزارة التعليم في مختلف أطوارها، طرق ومناهج التربية السليمة، والتي تعنى بإبراز علاقة الآباء بالأبناء.

ومن جهته، تحدث عميد جامعة "الأمير عبد القادر" الدكتور سعيد دراجي، عن ضرورة تعزيز دور الوساطة العائلية والاجتماعية كألية بديلة، قبل اللجوء إلى القضاء، وتحسيس المجتمع المدني بدور هذا النوع من الحماية؛ حيث طالب بتحديد أرقام هاتفية خاصة لتلقي الشكاوى من طرف المسنين، والإعلان عن هذه الأرقام لممارسة دور الوساطة من قبل مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن.

وتطرق المتحدث لتتبع مظاهر الاعتداء على الأصول بالقتل، والضرب، والشتم، والترك، والتخلي عنهم نهائيا؛ سواء بطردهم خارج مكان إقامة الأبناء، أو الزج بهم في بيوت المسنين، أو رميهم في الشارع بدون تفكير في مكان يأويهم، حيث قال إن هذه الظاهرة استفحلت كثيرا في المجتمع الجزائري، الذي كان معروفا بالحفاظ على أوامره العائلية، وتمسكه بقيم دينه وعقيدته، التي تجعل طاعة الوالدين من طاعة الله عز وجل.

دعا المشاركون في الندوة الوطنية حول "إهمال الفروع للأصول، دراسة قحفية قانونية اجتماعية"، إلى البحث في مدى إمكانية توصل المشرع الجزائري إلى تحريم تخلي الفروع عن الأصول، من خلال جعل التخلي عنهم بطردهم أو الاعتداء عليهم، جريمة يجرمها القانون، ويعاقب عليها.

شبيبة - ح

طالب المشاركون في الندوة التي احتضنتها جامعة "الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية" بقسنطينة، بمشاركة أساتذة من جامعات وطنية على غرار سكيكدة، وباتنة والمسيلة وغيرها، بلفت نظر المشرع الجزائري، وتوجيه عنايته ورعايته إلى هذه الفئة من المجتمع ومن الأسرة الجزائرية؛ من خلال سنن شروط وضوابط يضعها، قياسا على ما رتبته من أحكام قانونية ناتجة عن الإهمال العائلي، حيث شددوا على ضرورة إبراز الجرائم الواقعة على الآباء في فصل خاص، وتشديد العقوبات فيها حتى يتحقق الوضع.

وفي توصياتهم، طالب المحاضرون في الملتقى الوطني الذي نظمته كلية الشريعة والاقتصاد بالشراكة مع مجلس قضاء قسنطينة ومديرية النشاط الاجتماعي والتضامن، بدعم دور الوساطة الجزائرية في جرائم الأسرة،

نظ
الأض
حيث
"مع
بالج
له
سأ
المباد
الو
الد
حس
ذلك
رئيس
ح
"المس
أن
الجد
الاد
وجو

أكد
منه
هدب
والإذ
الأطن
بنات
السي
بالإذ
علر
المقا
منهم



الروائي الصديق حاج أحمد "المساء":